

Distr.: General  
30 September 2015  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

طلب تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

تقرير الأمين العام

موجز

في التقرير السابق عن محاكمات الخمير الحمر (A/69/536)، أشار الأمين العام إلى التقدم الهام الذي أحرزته الإجراءات القضائية في جميع مجموعات الدعاوى المعروضة على الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. وسلط الأمين العام الضوء أيضا على التحديات المالية التي لا يزال يواجهها العنصران الدولي والوطني للدوائر الاستثنائية على حد سواء، وطلب الموافقة على إعانة مالية تبلغ ٢٨ ٩٨٣ ٢٠٠ دولار للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وأذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف، للأمين العام بأن يدخل، كتدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٢,١ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام الإبلاغ عن استخدام سلطة الالتزام في سياق تقرير الأداء الثاني للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

ويقدم الأمين العام، في هذا التقرير، تفاصيل عن تقدّم الإجراءات القضائية الذي أحرزته الدوائر الاستثنائية منذ صدور تقريره السابق، كما يعرض توقعات بشأن الاستخدام المرتقب لسلطة الالتزام في عام ٢٠١٥، ويقدم معلومات بشأن تقديرات ميزانية الدوائر الاستثنائية لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ويلتمس موافقة الجمعية على تخصيص إعانة مالية للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية تبلغ قيمتها ٢٥,١٥ مليون دولار لعام ٢٠١٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

091015 071015 15-16590 (A)



## أولاً - مقدمة

١ - كما أشارت إلى ذلك بالتفصيل تقارير الأمين العام بشأن محاكمات الخمير الحمر (A/58/617، و A/59/432 و Add.1، و A/60/565، و A/62/304، و A/67/380، و A/68/532، و A/69/536)، أحرزت الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، منذ إنشائها، تقدماً كبيراً نحو الوفاء بولايتها. وكانت القضية ٠٠١ المرفوعة ضد كاينغ غيك إيف، المدعو "دوتش"، أولى القضايا المعروضة على هذه الدوائر. وقد أصبحت إدانته نهائية بصيغتها المعدلة في حكم الاستئناف الصادر عن دائرة المحكمة العليا في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢. وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة.

٢ - وخلال العام الماضي، بلغ عبء العمل الملقى على الدوائر الاستثنائية ذروته مع تقدّم مجموعات كاملة من مداولات الاستئناف والقضايا الابتدائية والتحقيقات القضائية في نفس الوقت. وفيما يتعلق بالقضايا الفردية المعروضة حالياً على الدوائر، تم تقسيم القضية ٠٠٢ إلى عدة محاكمات. وفي المحاكمة الأولى، التي أُطلق عليها اسم القضية ٠١/٠٠٢، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، بإدانة اثنين من كبار قادة نظام الخمير الحمر الباقين على قيد الحياة، وهما نون تشيا وخيو سامفان، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وحكمت عليهما بالسجن مدى الحياة. واستأنف كلا المتهمين حكم الإدانة. وقد اكتمل إعداد مذكرات الاستئناف في دعاوى الاستئناف المعروضة على دائرة المحكمة العليا، وشرعت الدائرة في عقد جلسات أولية للاستماع إلى الطعون.

٣ - وتضمنت محاكمة ثانية، أُطلق عليها اسم القضية ٠٢/٠٠٢، اتهامات إضافية موجّهة لنون تشيا وخيو سامفان تتعلق بالإبادة الجماعية والزواج القسري ومعاملة البوذيين، وكذلك جرائم يُزعم أنها ارتكبت في أربعة مراكز أمن وثلاثة مواقع عمل، وفي مجموعة من التعاونيات الموجودة في إحدى المقاطعات الإدارية. وبدأت المحاكمة بمرافعات افتتاحية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وبدأت جلسات تقديم الأدلة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٤ - وقد أحرزت التحقيقات القضائية الجارية في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ تقدماً كبيراً. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، تم توجيه اتهامات رسمية إلى أحد المشتبه فيهم في القضية ٠٠٣ وإلى اثنين من المشتبه فيهم في القضية ٠٠٤. وفيما يتعلق بهاتين القضيتين، من المتوقع حالياً إنهاء التحقيقات القضائية بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٥ والربع الأول من عام ٢٠١٦، على التوالي، على أن تصدر قرارات قاضي التحقيق بشأن ما إذا ستم إحالة أي من هذه القضايا للمحاكمة بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

٥ - وبعد أن طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٨ باء إعداد استراتيجية إنجاز للدوائر الاستثنائية، أعدت هذه الأخيرة خطة إنجاز<sup>(١)</sup> تسلط الضوء على عدد من المراحل الإجرائية المتبقية وتتضمن توقعات بشأن الخطوط الزمنية اللازمة لإتمام الإجراءات القضائية في القضايا الجارية. ويجري تحديث هذه الخطة كل ثلاثة أشهر. ونظرا إلى عدم اتخاذ أي قرار بعد بشأن إدانة أي مشتبه فيه في القضية ٠٠٣ و/أو القضية ٠٠٤ أو بإحالة أي منهم إلى المحاكمة، من الصعب توقع خط زمني عام للعمل القضائي الذي ستقوم به المحكمة. ومع ذلك، ووفقا لخطة الإنجاز التي أعدها الدوائر الاستثنائية، من المتوقع أن تكتمل أية إجراءات متعلقة بالاستئناف في القضية ٠٢/٠٠٢ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩. ولا يمكن توقع الخطوط الزمنية لأي محاكمة (أو محاكمات) إضافية في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ إلا بعد صدور أوامر مشفوعة بالتهم الموجهة للمتهمين في هاتين القضيتين أو أوامر بترتيبهم.

٦ - ولا تزال الدوائر الاستثنائية تواجه تحديات مالية كبيرة. وقد سمح إذن الجمعية العامة بتقديم إعانة مالية لتكملة الموارد المالية المتبرّع بها للعنصر الدولي بمساعدة العنصر الدولي على تمديد عقود الموظفين حتى نهاية عام ٢٠١٥، ولكن اتضح أنه من الصعب الحصول على التبرعات المالية اللازمة لتغطية كامل تكاليف العنصر الدولي في عام ٢٠١٥. ورغم زيادة التبرعات المالية المقدمة من حكومة كمبوديا الملكية، التي سمحت، إلى جانب التبرعات المعلنة من المجتمع الدولي، بتحسين الوضع المالي العام للعنصر الوطني إلى حد بعيد، فقد أدى عجز مؤقت في التمويل إلى إحداث اضطراب كبير داخل العنصر الوطني وإلى عدم دفع رواتب الموظفين في آب/أغسطس ٢٠١٥.

## ثانيا - التقدم المحرز في ملفات القضايا

### ألف - القضية ٠٠١: كاينغ غيك إيف، المدعو "دوتش"

٧ - لا يزال كاينغ غيك إيف يقضي الفترة المتبقية من عقوبته بالسجن مدى الحياة في سجن مقاطعة كاندال.

### باء - القضية ٠٠٢: نون تشيا، وإينغ ساري، وخيو سامفان، وإينغ ثيريث

٨ - في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أصدر قاضيا التحقيق في الدوائر الاستثنائية أمر إغلاق وجهًا فيه الاتهام إلى كل من الرئيس السابق للجمعية الوطنية لشعب كمبوديا الديمقراطية ونائب أمين الحزب الشيوعي لكمبوديا، نون تشيا، والنائب السابق لرئيس الوزراء المكلف

(١) التفتيح ٦، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وهو متاح على الرابط التالي: [www.eccc.gov.kh/en/about-eccc/finances](http://www.eccc.gov.kh/en/about-eccc/finances).

بالشؤون الخارجية في كمبوتشيا الديمقراطية، إينغ ساري، ورئيس الدولة السابق لكمبوتشيا الديمقراطية، خيو سامفان، والوزيرة السابقة للشؤون الاجتماعية في كمبوتشيا الديمقراطية، إينغ ثيريث، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وأعمال إبادة جماعية ضد مجموعتين عرقيتين هما التشام والفيتناميون. وخلصت المحكمة إلى أنه يتعدى على إينغ ثيريث المثل للمحاكمة لأسباب طبية وظلت المتهم حاضمة للمراقبة القضائية حتى وفاتها في آب/أغسطس ٢٠١٥، وبعد ذلك تم إيقاف الدعوى ضدها. وأوقفت الدعوى أيضا ضد إينغ ساري إثر وفاته في آذار/مارس ٢٠١٣.

٩ - وتم فصل التهم في القضية ٠٠٢ وتوزيعها على قضيتين منفصلتين تحت الرقمين ٠١/٠٠٢ و ٠٢/٠٠٢، وستكون لكل منهما محاكمة مستقلة وحكم مستقل. وقد ركزت القضية ٠١/٠٠٢ على مزاعم متعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية متصلة بالترحيل القسري للسكان من بنوم بنه (المرحلة الأولى)، وفي وقت لاحق من المناطق الأخرى (المرحلة الثانية)، وبمزايم متعلقة بإعدام جنود سابقين من جنود جمهورية الخمير في تول بو شري. ونظرت القضية أيضا في بنية نظام كمبوتشيا الديمقراطية وتاريخ الحزب الشيوعي لكمبوتشيا والبنية التنظيمية لنظام كمبوتشيا الديمقراطية وأدوار المتهمين فيما يتعلق بسياسات نظام كمبوتشيا الديمقراطية المتصلة بجميع التهم. أما القضية ٠٢/٠٠٢ فتشمل التهم المتعلقة بالإبادة الجماعية والزواج القسري والاغتصاب وعمليات التطهير الداخلي ومعاملة البوذيين واستهداف المسؤولين السابقين في جمهورية الخمير، إضافة إلى الجرائم التي يُزعم أنها ارتكبت في أربعة مراكز للأمن (بما في ذلك مركز S-21)، وفي ثلاثة مواقع عمل، وفي عدد من تعاونيات العمل القريبة. وبأمر صادر عن دائرة المحكمة العليا في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، ظلت اتهامات إضافية غير مدرجة في القضيتين معلقة مؤقتا ريثما تبث فيها الدائرة الابتدائية.

١٠ - وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في الدعوى التاريخية في القضية ٠١/٠٠٢. وخلصت الدائرة إلى أن نون تشيا و خيو سامفان ارتكبا، من خلال مشاركتهم في عمل جنائي مشترك، جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل والاضطهاد السياسي وأعمال لاإنسانية أخرى (تتضمن الترحيل القسري والاعتداء على الكرامة الإنسانية) أثناء ترحيل السكان (المرحلة الأولى)، والاضطهاد السياسي وأعمال لاإنسانية أخرى (تتضمن الترحيل القسري والاعتداء على الكرامة الإنسانية) أثناء ترحيل السكان (المرحلة الثانية)، والقتل والإبادة من خلال عمليات إعدام مسؤولين في جمهورية الخمير في تول بو شري. وخلصت الدائرة أيضا إلى أنهما خططتا لارتكاب الجرائم المذكورة سابقا أثناء ترحيل السكان (في المرحلتين الأولى والثانية) وفي تول بو شري، وحرّضا وساعدا وشجعا على ارتكابها.

وبالإضافة إلى ذلك، ثبت أن نون تشيا أصدر أمرا بارتكاب تلك الجرائم وأنه مسؤول عنها باعتباره المشرف على جميع الجرائم المرتكبة أثناء ترحيل السكان وفي تول بو شري. وحكمت الدائرة الابتدائية بالسجن مدى الحياة على نون تشيا وخبو سامفان.

١١ - وتقدمت إجراءات استئناف حكم الدائرة الابتدائية بشكل جيد. واستأنف المدعيان العامان الحكم في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، لطلب حكم ذي طابع إعلاني بشأن إمكانية تطبيق شكل معين من أشكال مفهوم العمل الجنائي المشترك باعتباره نمطا من أنماط المسؤولية أمام الدوائر الاستثنائية. وقد قدم كل من نون تشيا وخبو سامفان طعنين شاملين في الحكم الابتدائي الصادر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تضمننا ما مجموعه ٢٢٣ و ١٥٠ سببا للاستئناف، على التوالي. وادعى المتهمان أن الدائرة الابتدائية قد ارتكبت أخطاء وقائية وقانونية فيما يتعلق بمجموعة كبيرة من المسوغات، وطلبا من دائرة المحكمة العليا إبطال الحكم الابتدائي وتبرئة المتهمين. وعقدت دائرة المحكمة العليا جلسات أولية للاستماع إلى الطعون في إطار هذا الاستئناف البالغ التعقيد بين ٢ و ٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. ويُرتقب عقد المزيد من جلسات الاستماع إلى الطعون في وقت لاحق من عام ٢٠١٥، ومن المتوقع صدور الحكم في قضيتي الاستئناف بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

١٢ - وفيما يتعلق بالمحاكمة المستقلة في القضية ٠٢/٠٠٢، استمعت الدائرة الابتدائية إلى بيانين استهلايين للمدعين العامين في القضية ٠٢/٠٠٢ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ووزعت الدائرة الابتدائية الأدلة المعروضة في المحاكمة في القضية ٠٢/٠٠٢ على سبع فئات مختلفة. وبعد التأخير الناجم عن عدم توفر استشارة قانونية بشأن مجموعة متنوعة من المسوغات وحل الدائرة الابتدائية لهذه المسألة، بدأت جلسات عرض الأدلة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتطرق الجزاء الأوليان من المحاكمة إلى التعاونيات وأحد مراكز الأمن وثلاثة مواقع عمل، وقد أنهت الدائرة الابتدائية جلسات عرض الأدلة المتصلة بذلك في وقت تقديم هذا التقرير.

١٣ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بدأت الدائرة الابتدائية الجزء الثالث من المحاكمة الذي يعنى بالادعاءات المتعلقة بمعاملة مجموعة التشام العرقية، بما في ذلك تهم الإبادة الجماعية. وفي تلك المرحلة، كانت الدائرة الابتدائية قد استمعت إلى شهادات ٦٥ فردا، منهم ٣٩ شاهدا و ٢٥ طرفا من الأطراف المدنية وخبير واحد، على مدى ٩٨ يوما للاستماع للشهادات، كما قامت بتقييم مجموعة كبيرة من الأدلة المستندية. ومن المتوقع حاليا أن يتواصل عرض الأدلة حتى الربع الثالث من عام ٢٠١٦، على أن تقدم المرافعات الختامية في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، ليصدر بذلك الحكم الابتدائي في الربع الثالث من عام ٢٠١٧.

## جيم - القضيتان ٠٠٣ و ٠٠٤

١٤ - في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أودع المدعي العام الدولي للدوائر الاستثنائية مذكرتين افتتاحيتين لدى قاضي التحقيق (وألحق بهما بعد ذلك مذكرات تكميلية) يدعى فيهما أن خمسة أشخاص آخرين ارتكبوا عدة جرائم أخرى تدخل في اختصاص هذه الدوائر. وتنطوي الجرائم الخاضعة للتحقيق على جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وانتهاكات للقانون الجنائي الكمبودي لعام ١٩٥٦. ومن بين الأشخاص الخمسة المشتبه فيهم، وجهت اتهامات إلى ثلاثة أشخاص. وتوفي مشتبه فيه آخر في القضية ٠٠٣، بينما ما زالت السرية مفروضة على هوية مشتبه فيه آخر يخضع للتحقيق على ذمة القضية ٠٠٤.

١٥ - وبناء على المذكرات التي أودعها المدعي العام الدولي، ينظر قاضيا التحقيق في ١٠ سيناريوهات للجرائم المدرجة في القضية ٠٠٣. وفي ٥٥ سيناريو للجرائم المدرجة في القضية ٠٠٤. وبموجب القواعد الداخلية للدوائر، يلتزم قاضيا التحقيق قانونا بالتحقيق في جميع سيناريوهات الجرائم المعروضة عليهما، لكن يحق لهما، عند الإخطار باختتام التحقيق القضائي، أن يقلصا نطاق هذا التحقيق بشرط أن يظل مناسباً لتغطية كل أبعاد القضية.

١٦ - وعُيّن قاضي التحقيق الدولي الحالي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، عقب استقالة سلفه لأسباب شخصية. ومنذ أن تولى قاضي التحقيق الدولي السابق مهامه، أنجزت أعمال هامة في التحقيقات، مما أسفر عن إنجاز ١١٥ بعثة ميدانية و ٧٨٠ استجوابا للشهود. ويُتوقع حاليا اختتام التحقيقات القضائية في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦، على التوالي. ويُتوقع أن يصدر قاضيا التحقيق في كل قضية الأمر بإغلاق باب التحقيق مصحوبا بقرار الاتهام وأو قرار رد الدعوى، بنهاية أيلول/سبتمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على التوالي.

١٧ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، وجه قاضي التحقيق الدولي آنذاك اتهامات غيائية إلى مياس موث و ايم تشايم في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ على التوالي. فقد أتهم مياس موث بارتكاب جرائم مزعومة ضد الإنسانية وجرائم حرب وانتهاكات لقانون كمبوديا الجنائي لعام ١٩٥٦، بينما أتهمت ايم تشايم بارتكاب جرائم مزعومة ضد الإنسانية وانتهاكات لقانون كمبوديا الجنائي لعام ١٩٥٦. ووجهت هذه الاتهامات إلى المتهمين غيايا لأتهما تجاهلا أوامر رسمية بالحضور، ولم تُنفذ الأوامر التي صدرت لاحقا بإلقاء القبض عليهما. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، وجه قاضي التحقيق الدولي آنذاك الاتهام حضوريا إلى آو آن في القضية رقم ٠٠٤ بارتكاب جرائم مزعومة ضد الإنسانية وانتهاكات لقانون

كمبوديا الجنائي لعام ١٩٥٦. وبعد توجيه الاتهام، يُتاح للمتهمين الاطلاع على ملف القضية بشكل كامل، ويتمكنون من المشاركة في التحقيقات القضائية عبر المحامين المشاركين في الدفاع عنهم. وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أصدر قاضيا التحقيق قرارا بإسقاط الادعاءات الجنائية الموجهة ضد سوامت، الذي كان حتى ذلك الحين مشتبهها فيه في القضية ٠٠٣، بعد أن تُوفي في عام ٢٠١٤.

١٨ - وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٥، رفع قاضي التحقيق الدولي آنذاك حظر التداول الذي كان مفروضا على الكثير من أوراق القضية ٠٠٣ بناء على الطلب الذي تقدم مياس موث المتهم فيها. وتوضح هذه الأوراق أنه لم يتم تنفيذ ثلاثة من أوامر إلقاء القبض التي أصدرها قاضي التحقيق الدولي آنذاك، استنادا إلى أسباب متنوعة ساقها مسؤولون حكوميون. وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة من الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى حكومة كمبوديا الملكية، ذُكرت الأمم المتحدة الحكومة بالأحكام الواجبة النفاذ من الإطار القانوني للدوائر الاستثنائية، وأعربت عن شواغل جدية تتعلق بالامتثال للمادة ٢٥ من الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية، في ظل استمرار التقاعس عن تنفيذ أوامر القبض التي تصدرها الأجهزة القضائية المختصة في الدوائر الاستثنائية. والتمست الأمانة العامة للأمم المتحدة آراء حكومة كمبوديا الملكية بشأن هذه المسألة، وطلبت باحترام من الحكومة أن تتواصل مع جميع السلطات المختصة لكي تكفل اضطلاع هذه السلطات جميعها بمهامها في تعزيز الإطار القانوني الواجب النفاذ، ولكي تكفل بصفة خاصة تنفيذ أوامر القبض الحالية أو المقبلة وغير ذلك من طلبات المساعدة أو الأوامر الصادرة عن السلطات المختصة في الدوائر الاستثنائية دون تأخير.

١٩ - وعندما انتهى إعداد هذا التقرير، كان هناك تبادل للمراسلات الدبلوماسية بشأن هذه المسألة بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية.

٢٠ - وسيواصل قاضي التحقيق الدولي المعين حديثا أعمال التحقيق التي كان سلفه يضطلع بها، بعد أن يستعرض بنفسه العمل المتبقي المقرر إنجازه في القضيتين. ويُتوقع أن يشهد الربع الأخير من عام ٢٠١٥ تقييما أكثر شمولاً للتأثير الذي يمكن أن يحدثه ذلك الاستعراض على الخط الزمني المتوقع للتحقيقات.

### ثالثا - خطة الإنجاز وخريطة الطريق: الخطوط الزمنية المتوقعة

٢١ - بعد أن طلبت الجمعية العامة إعداد استراتيجية للإنجاز مشفوعة بخريطة طريق واضحة المعالم، أعدت الدوائر الاستثنائية خطة إنجاز تتضمن تفاصيل الأعمال المتبقية المقرر إنجازها في الدعاوى المعروضة عليها حاليا<sup>(٢)</sup>. وتوضح الخطة أن الدعاوى المعروضة حاليا على هذه الدوائر هي كل عبء العمل القضائي الملقى على عاتقها، حسبما أكد المدعي العام الدولي. ومن خلال تقييم كل قضية على حدة، تضع الخطة خريطة طريق تُبرز المراحل الإجرائية المتبقية وتوقعات بشأن الخطوط الزمنية اللازمة لإتمام الإجراءات القضائية في القضايا الجارية. وقد أُعدَّت الخطة لأول مرة في آذار/مارس ٢٠١٤، ثم خضعت للتنقيح بشكل ربع سنوي لكي تعكس سير الإجراءات بشكل أدق. وتحدد الخطة أيضا مجموعة التدابير التي من شأنها أن تساعد في تسريع الإنجاز.

٢٢ - ووفقا للتوقعات الحالية، فإن أقرب موعد لإتمام الإجراءات القضائية في القضية ٠٠٢ سيكون في الربع الثالث من عام ٢٠١٧، حيث ينتظر أن يصدر الحكم الابتدائي في القضية ٠٢/٠٠٢، إذا لم تقدم أي طعون. ويتوقف توقيت اختتام الإجراءات القضائية في القضية ٠٢/٠٠٢ بشكل نهائي على ورود طعون من عدمه، وتشير التوقعات الحالية إلى أن البت في الطعون المقدمة في هذه القضية، إن وُجدت، سينتهي في عام ٢٠١٩.

٢٣ - ويُنتظر أن تنتهي مراحل التحقيق القضائي في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، على التوالي. وإذا أُحيلت قضية من القضيتين أو كلتاها إلى المحاكمة، سواء كلياً أو جزئياً، فسيكون من الضروري حينها تقييم الخطوط الزمنية للمحاكمة بعد أن يؤخذ في الحسبان نطاق الإجراءات ذات الصلة.

٢٤ - وفي أعقاب المراحل الأساسية التي وصلت إليها القضية ٠١/٠٠٢ في عام ٢٠١٥، يُتوقع أن تصدر دائرة المحكمة العليا حكم الاستئناف في هذه القضية في عام ٢٠١٦، وأن تغلق بذلك القضية. ويُتوقع أن تصل القضية ٠٢/٠٠٢ إلى مرحلتين أساسيتين في عام ٢٠١٦، هما الانتهاء من عرض الأدلة وتقديم المرافعات الختامية أمام الدائرة الابتدائية. ويُتوقع أن تصل القضيتان ٠٠٣ و ٠٠٤ إلى ثلاث مراحل أساسية أخرى في عام ٢٠١٦، هي: انتهاء التحقيق القضائي في القضية ٠٠٤، و صدور أوامر بإغلاق التحقيق في القضيتين

(٢) يمكن الاطلاع على أحدث تنقيح (التنقيح ٦ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥) على الرابط التالي:

[www.eccc.gov.kh/en/about-eccc/finances](http://www.eccc.gov.kh/en/about-eccc/finances)



٠٠٣ و ٠٠٤، مع اتخاذ قاضي التحقيق قرارا بإحالة إحدى القضيتين أو كلاهما إلى المحاكمة، كلياً أو جزئياً، أو برد الدعوى.

٢٥ - ويُتوقع بلوغ أربع مراحل أساسية في عام ٢٠١٧، هي: صدور حكم الدائرة الابتدائية في القضية ٠٠٢/٠٠٢، وإيداع إخطارات الاستئناف، إن وجدت، إلى جانب البت في أي طعن قد يقدم ضد أمر إغلاق التحقيق الذي سيصدر في كل من القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤، وصدور قرار الدائرة التمهيدية بتأييد ذلك الأمر (إما جزئياً أو كلياً) أو برد الدعوى.

٢٦ - وفي عام ٢٠١٨، سوف تشغل دائرة المحكمة العليا، إذا قدمت أي طعون في الحكم الابتدائي في القضية ٠٠٢/٠٠٢، بجلسات الاستئناف والمداولات المتعلقة بها. ويُتوقع في عام ٢٠١٩ أن يصدر الحكم بشأن أي استئناف يكون قد قُدم، وتغلق بذلك تلك القضية.

## رابعاً - الوضع المالي الحالي

٢٧ - سلطت التقارير السابقة المقدمة من الأمين العام إلى الدول الأعضاء الضوء على التحديات التي تواجهها الدوائر، والتي استمرت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وفي السنوات السابقة، تضمنت آثار هذه التحديات تجميد التوظيف، وتفشي شعور بعدم الاستقرار بين الموظفين الذين تحدد عقودهم شهرياً، مما يهدد بتشتيت اهتمامهم بعيداً عن مهامهم الأساسية. وظل الموظفون الوطنيون دون عقود ولا مرتبات لفترات مطولة، وهو ما ترتب عليه جملة أمور منها انسحاب ١٠٠ موظف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وشهد عام ٢٠١٥ تحسناً كبيراً يبعث على الترحيب في وضع العنصر الوطني، حيث تحملت حكومة كمبوديا الملكية أكثر من ٦٠ في المائة من التكاليف بشكل مباشر. ونتيجة لتوقيت سداد المساهمات الأخرى المتعهد بها، لم تصرف مرتبات الموظفين الوطنيين عن شهر آب/أغسطس ٢٠١٥، رغم أن من المتوقع أن يتم قريباً استلام مساهمات تكفي لتغطية التكاليف الوطنية المتبقية لعام ٢٠١٥. وبالنسبة للعنصر الدولي، على الرغم من الجهود المكثفة التي يبذلها كل من مجموعة المانحين الرئيسيين والخبير الخاص المعني بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، بما في ذلك الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين التقليديين، فقد زادت حدة العجز التمويلي بدرجة كبيرة عن السنوات السابقة.

٢٨ - ووفقاً للاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية، تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن سداد التكاليف اللازمة لدعم العنصر الدولي في الدوائر، بينما تتحمل حكومة كمبوديا الملكية المسؤولية عن سداد تكاليف العنصر الوطني، بما في ذلك مرتبات الموظفين الوطنيين ومصروفات المرافق والخدمات في الدوائر. وفي قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٧٤ ألف،

شجعت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء على أن تقدم الدعم الطوعي لكل من العنصر الدولي والوطني للدوائر الاستثنائية، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تكثيف جهوده الرامية إلى الحصول على تبرعات إضافية، بسبل منها توسيع قاعدة الجهات المانحة لتمويل الأنشطة المستقبلية للدوائر الاستثنائية.

٢٩ - وفي السابق، كانت الموارد اللازمة لتمويل العنصر الدولي للدوائر تُجمع كل عام من عدد محدود من الحكومات، التي يشارك أغلبها في مجموعة المانحين الرئيسيين. ومنذ عام ٢٠٠٨، عين الأمين العام خبيراً لتقديم المساعدة التقنية والتوجيه على المدى القصير إلى آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر. وتولى الخبير الخاص الحالي مهامه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ووضع استراتيجية لجمع الأموال اللازمة لتمويل الدوائر الاستثنائية. وطُرحت هذه الاستراتيجية على أعضاء مجموعة المانحين الرئيسيين التماساً لتعليقاتهم، وهي تركز على أمور منها الجهود التي من شأنها توسيع قاعدة المانحين بالتواصل مع حكومات أخرى يمكن أن تنضم إلى المانحين. ولم تنجح أنشطة جمع الأموال السابقة، بما فيها مؤتمران لإعلان التبرعات (في عام ٢٠١٠ و ٢٠١٣) ودعوة وجهها الأمين العام خطياً إلى جميع الدول الأعضاء وطلبات وجهها كبار موظفي الأمم المتحدة إلى البلدان المانحة بشكل ثنائي، في إيجاد مصادر تمويل جديدة ذات أهمية. وبالتنسيق مع الخبير الخاص، تواصلت مجموعة المانحين الرئيسيين مع عدة بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، حيث وجهت إليها رسالة ودعوة للتمويل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٣٠ - ورغم هذه الجهود، فما زال العنصر الدولي في الدوائر يواجه عجزاً في التمويل. وعند كتابة هذا التقرير، كان المبلغ المأذون به من الجمعية العامة البالغ ١٢,١ مليون دولار قد سُحب كله. وإذا سُددت كل المساهمات المتعهد بها، فإن المبلغ المستخدم من سلطة الالتزام المأذون بها من الجمعية العامة يُتوقع أن ينخفض إلى مبلغ ٨,٨٣ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٥.

٣١ - وتتسم حالة العنصر الوطني في عام ٢٠١٥ بالتباين. فمن ناحية، تحسنت المساهمات الإجمالية، وخاصة مع حدوث زيادة كبيرة في المساهمة المقدمة من حكومة كمبوديا الملكية. ومن ناحية أخرى، أدت مشاكل التدفقات النقدية إلى حالات انقطاع وعدم موثوقية في دفع مرتبات الموظفين منذ منتصف عام ٢٠١٥، مثلما حدث من وقت لآخر في السنوات السابقة.

٣٢ - وفي السنوات السابقة، عانى العنصر الوطني من قيود مالية كبيرة، الأمر الذي أدى إلى بذل الدوائر الاستثنائية، إلى جانب كبار مسؤولي حكومة كمبوديا الملكية، فضلاً عن السفراء الكمبوديين في العواصم الأجنبية، لجهود مكثفة بغية القيام معاً بالتماس الدعم من الحكومات

الرئيسية لفائدة العنصر الوطني. وأثار الخبر الخاص موضوع احتياجات العنصر الوطني أثناء زيارته واتصالاته المنتظمة مع العديد من الحكومات ومع الاتحاد الأوروبي خلال السنتين الماضيتين. ووجه أيضا رسالة مشتركة مع نائب رئيس وزراء حكومة كمبوديا الملكية إلى حكومات الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا يطلبان فيها المساعدة المنسقة للحد من عجز ميزانية العنصر الوطني. وفي عام ٢٠١٤، ظهرت ثلاث جهات مانحة جديدة للعنصر الوطني في الدوائر الاستثنائية. ووافقت أيضا ثلاث جهات مانحة رئيسية حالية تقدم الدعم للعنصر الدولي على تحويل مؤقت للأموال إلى ميزانية العنصر الوطني من أجل تغطية الاحتياجات خلال الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠١٤. بيد أن هذا التحويل أحدث ضغطا كبيرا على ميزانية العنصر الدولي خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٤.

٣٣ - وبذلت الأمم المتحدة أيضا جهودا مكثفة لتشجيع حكومة كمبوديا الملكية على تقديم مساهمات مباشرة من أجل العنصر الوطني، بما في ذلك دفع مرتبات الموظفين الوطنيين، في إطار الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية. وإضافة إلى الاجتماعات التي شارك فيها موظفون آخرون رفيعو المستوى، ناقش الأمين العام هذه المبادرة مع رئيس الوزراء سامديتش أكما موها سينا بادي تيتشو هون سين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وأبلغ بأن حكومة كمبوديا الملكية ستدفع مرتبات الموظفين الكمبوديين للربع الثالث من عام ٢٠١٤ والنصف الأول من عام ٢٠١٥ مباشرة، فضلا عن مساهمتها التقليدية التي تشمل تكاليف المباني والتشغيل. وفي عام ٢٠١٥، قدمت حكومة كمبوديا الملكية الدعم للدوائر الاستثنائية في شكل مساهمة بمبلغ ١,٦ مليون دولار لتغطية تكاليف التشغيل و ٢,٥ مليون دولار لتغطية مرتبات الموظفين الوطنيين، وهو ما بلغ أكثر من ٦٠ في المائة من ميزانية العنصر الوطني. ومع هذه المساهمة ومساهمة أخرى متوقعة من إحدى الجهات المانحة الرئيسية، سيصبح العجز المتوقع لعام ٢٠١٥ أكثر بقليل من ٨٠ ٠٠٠ دولار. ومن هذا المنظور، فقد تحسنت حالة العنصر الوطني تحسنا كبيرا في عام ٢٠١٥.

٣٤ - وبالنظر إلى توقيت المساهمات المقدمة من المانحين الدوليين، واجه الموظفون الوطنيون مشاكل في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ مماثلة لتلك التي حدثت في السنوات السابقة، أي عدم الموثوقية والتأخر في دفع أجورهم. وتم إيجاد حل للنقص المؤقت في التمويل في تموز/يوليه ٢٠١٥ من خلال تحويل مالي مؤقت استثنائي لفائدة الدوائر رتب له أحد الشركاء الممولين. وبما أنه لم يكن هناك تمويل متاح لشهر آب/أغسطس ٢٠١٥، تم تأجيل دفع المرتبات الوطنية إلى حين استلام التبرعات المتوقعة. وإضافة إلى الوقع

البالغ على الموظفين الوطنيين، من المحتمل أن يترتب على ذلك أثر كبير على عمل الدوائر، بما في ذلك إمكانية حدوث تأخير في إنجاز ولايتها القضائية.

٣٥ - ووفقا للاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية، يلتزم الأمين العام والحكومة بتحقيق تمويل مستدام للدوائر الاستثنائية، بما في ذلك السعي إلى تجنب خطر نقص التمويل للعنصر الوطني في عام ٢٠١٦ والسنوات المقبلة. وسيكون من الضروري توفير تمويل منتظم ويمكن التنبؤ به للعنصر الوطني لكفالة توفير شروط تعاقدية وظروف عمل مناسبة للموظفين وإنجاز الولاية القضائية للدوائر ضمن الحدود الزمنية التي تحقق أكبر قدر من الفعالية.

٣٦ - والحصول على تبرعات معلنة للميزانية عملية تتواصل طوال العام بسبب اختلاف السنوات المالية للجهات المانحة. وبالتالي، يستحيل التركيز على جزء واحد من السنة للحصول على جميع التبرعات المعلنة، كما يستحيل على المحكمة أن تعرف في كل عام التبرعات التي سترد عندما تكون عملية إعداد الميزانية السنوية جارية أو حتى عندما يُكشف عن الميزانية لأول مرة. ونظرا للفجوة التي تكون أحيانا كبيرة بين التبرعات المعلنة والمبالغ المدفوعة منها، لا يكون هناك يقين كاف حتى الاستلام الفعلي لكل مساهمة من المساهمات. وتواصل الأمانة العامة، بدعم من الخبير الخاص، التحاور مع مجموعة المانحين الرئيسيين بشأن التبرعات المعلنة والمدفوعات المقبلة كي لا تعرض للخطر الالتزامات الشهرية المتعلقة بمرتبات موظفي الأمم المتحدة ونفقاتهم.

٣٧ - ووافقت الجمعية العامة على سلطة دخول في التزامات بمبلغ قدره ١٥,٥٤ مليون دولار للعنصر الدولي لعام ٢٠١٤؛ غير أنه لم يتم الاعتماد أبدا على هذه الأموال لأن التبرعات غطت في آخر المطاف التزامات العنصر الدولي بأكملها خلال عام ٢٠١٤. ووافقت الجمعية مرة أخرى على سلطة دخول في التزامات لعام ٢٠١٥ بمبلغ أقل هو ١٢,١ مليون دولار لميزانية العنصر الدولي. وظلت سلطة الدخول في الالتزامات هذه بمثابة خط ائتمان يسمح للأمم المتحدة بتوقيع عقود مدتها سنة واحدة للمسؤولين والموظفين الدوليين في الدوائر، وبمشاركة مصدر للأموال إذا كان التمويل الطوعي دون المستوى المطلوب. وهي احتياج بالغ الأهمية يسمح بدفع مرتبات الموظفين ونفقاتهم في الوقت المحدد ودون أي انقطاع في أعمال الدوائر.

٣٨ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٤/٦٩ ألف، سيقوم الأمين العام بالإبلاغ عن استخدام سلطة الدخول في التزامات لعام ٢٠١٥ في سياق تقرير الأداء الثاني للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وعلى الرغم من بعض التبرعات الجديدة المعلنة مؤخرا لفائدة العنصر الدولي، لا يزال هناك نقص كبير في التمويل.

## خامسا - الاحتياجات التمويلية للدوائر الاستثنائية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

٣٩ - على الرغم من أن خطة الإنجاز للدوائر تتوقع تواصل النشاط القضائي حتى عام ٢٠١٩، وربما أبعد من ذلك التاريخ في حالة الشروع في المحاكمة في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤، فقد طلبت مجموعة الدول المهتمة أن تُعد مقترحات الميزانية على أساس سنتين. ويموّل العنصران الدولي والوطني بشكل منفصل، بحيث تكون الأمانة العامة مسؤولة عن استلام وإدارة التبرعات الخاصة بالعنصر الدولي فيما تكون حكومة كمبوديا الملكية مسؤولة عن تمويل العنصر الوطني، بطرق منها التبرعات الواردة من المجتمع الدولي لهذا الغرض. وتحدد الميزانية المقترحة للدوائر الاستثنائية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ جميع الموارد للعنصرين معا، بما في ذلك الموارد من الموظفين، التي تلزم كي تؤدي الدوائر مهامها بفعالية. ويرد موجز للاحتياجات من الموارد للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في الجدولين ١ و ٢.

### الجدول ١

الموارد المالية للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	نفقات عام ميزانية عام		الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧		المجموع
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف - المكاتب والدوائر القضائية	٨ ٤٥٥,٤	٩ ١٥٦,٦	٩ ٤٠١,٩	٦ ٢٢٢,٥	١٥ ٦٢٤,٤
باء - قسم الدفاع ودعم الضحايا	٢ ٩٣٨,٣	٤ ٨٠٥,١	٤ ٥٢٢,١	٣ ٢١١,٩	٧ ٧٣٤,٠
جيم - مكتب الشؤون الإدارية	١٠ ٣٣٤,٤	١٣ ١٣٤,٩	١١ ٧٧٣,٧	١٠ ٦٥٤,٩	٢٢ ٤٢٨,٦
المجموع	٢١ ٧٢٨,١	٢٧ ٠٩٦,٦	٢٥ ٦٩٧,٧	٢٠ ٠٨٩,٣	٤٥ ٧٨٧,٠

### الجدول ٢

الموارد المتعلقة بالوظائف للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية

الفئة	٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦ ٢٠١٧			
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الفئة الفنية والفئات العليا				
القضاة (مد-٢)	١٢	١٢	١٢	١٢
مد-١	١	١	١	١
ف-٥	٦	٦	٧	٧
ف-٤	١٨	١٩	١٨	١٦

الفئة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ف-٣	٣٨	٣٨	٣٨	٣٠
ف-٢	٥	٧	٦	٢
المجموع الفرعي	٨٠	٨٣	٨٢	٦٨
الرتب الأخرى				
الخدمة الميدانية	٢٥	٢٥	٢٣	٢١
الموظفون الفنيون الوطنيون	٩	٩	١٠	١٠
الخدمات العامة	٤٥	٤٥	٤٥	٣٩
المجموع الفرعي	٧٩	٧٩	٧٨	٧٠
المجموع	١٥٩	١٦٢	١٦٠	١٣٨

٤٠ - في عام ٢٠١٦، ستغطي الاحتياجات من الموارد للعنصر الدولي، البالغة ٢٥ ٦٩٧ ٧٠٠ دولار، تكاليف استمرار ١٦٠ وظيفة (١٢ مد-٢، و ١ مد-١، و ٧ ف-٥، و ١٨ ف-٤، و ٣٨ ف-٣، و ٦ ف-٢، و ٢٣ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٠ وظائف لموظفين فنيين وطنيين، و ٤٥ من فئة الخدمات العامة) والبنود غير المتعلقة بالوظائف، مثل التعويضات الممنوحة لغير الموظفين، وتكاليف الاستشاريين والخبراء، وسفر الموظفين، وسفر الشهود، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم، والأثاث والمعدات. وفي عام ٢٠١٧، ستغطي الاحتياجات من الموارد، البالغة ٢٠ ٠٨٩ ٣٠٠ دولار، تكاليف استمرار ١٣٨ وظيفة (١٢ مد-٢، و ١ مد-١، و ٧ ف-٥، و ١٦ ف-٤، و ٣٠ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ٢١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٠ وظائف لموظفين فنيين وطنيين، و ٣٩ من فئة الخدمات العامة) والبنود غير المتعلقة بالوظائف، مثل التعويضات الممنوحة لغير الموظفين، وتكاليف الاستشاريين والخبراء، وسفر الموظفين، وسفر الشهود، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم، والأثاث والمعدات.

٤١ - وفيما يتعلق بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يقدر مجموع الاحتياجات التمويلية للعنصرين الوطني والدولي بـ ٣٢,٣٤ مليون دولار لعام ٢٠١٦ و ٢٦,٤٦ مليون دولار لعام ٢٠١٧، أي ما مجموعه ٥٨,٨٠ مليون دولار. ويخصص ٤٥,٧٩ مليون دولار من هذا المبلغ للعنصر الدولي و ١٣,٠١ مليون دولار للعنصر الوطني. وفيما يتعلق بالعنصر الدولي، هناك حاليا نقص في التبرعات المعلنة قدره ٨,٣٨ ملايين دولار لعام ٢٠١٥ و ٤٥,٢٤ مليون دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. واستنادا إلى نمط المساهمات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، من المتوقع

أن يتم التعهد بتوفير الموارد تدريجياً وبمبالغ متفاوتة، مع عدم توافر أرصدة مالية كافية في أي وقت من الأوقات لضمان مدة معقولة لعقود الموظفين. وقد استُنفد تماماً في عام ٢٠١٢ احتياطي التشغيل البالغ ٤,٢ ملايين دولار، الذي تراكم منذ إنشاء الدوائر، لتغطية تكاليف مرتبات الموظفين ويبقى رصيده عند مستوى الصفر. ومع استمرار النقص في التبرعات، لم تتمكن الأمانة العامة من إعادة تكوين أي احتياطي تشغيل، وبالتالي لا توجد لديها آلية تمويل لمعالجة حالات الطوارئ غير المتوقعة المتعلقة بالتشغيل.

٤٢ - ولمعالجة الحالة المذكورة أعلاه، يقترح الأمين العام إعانة مالية قدرها ٢٥,١٥ مليون دولار للعنصر الدولي للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مع أخذ التبرعات المعلنة الحالية، البالغة ٤٠٠ ٥٤٦ دولار، في الاعتبار. وفي الوقت نفسه، سيواصل الأمين العام بذل جهود مكثفة لجمع الأموال. وستسمح الإعانة المالية المطلوبة للأمم المتحدة بإصدار عقود للموظفين الدوليين لفترة تصل إلى سنة واحدة، أو لفترات أقصر إذا كان الاحتياج المحدد أقل، ومن ثم توفير الاستقرار للموظفين لتمكينهم من التركيز التام على ضمان تشغيل الدوائر الاستثنائية بسلاسة وبدون انقطاع. ويقترح الأمين العام أن تكون الإعانة متاحة حتى تُسحب منها الأموال، إذا لم تتوافر موارد كافية من خارج الميزانية لدفع تكاليف المرتبات والتشغيل الخاصة بالعنصر الدولي.

٤٣ - وعلى الرغم من حدوث تحسن كبير في حالة العنصر الوطني لعام ٢٠١٥، فقد تسبب توقيت المساهمات في صعوبات كبيرة، ويظل التمويل العام غير مؤكد في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (إذ تبلغ الاحتياجات المقدرة حالياً للعنصر الوطني لتلك الفترة ١٣,٠١ مليون دولار) وما بعدها. وعلى الرغم من أن حكومة كمبوديا الملكية مسؤولة بموجب الاتفاق المبرم مع الأمم المتحدة عن جمع الأموال لميزانية العنصر الوطني بأكملها، فالاعتماد الذي خصصته مباشرة حكومة كمبوديا الملكية لعام ٢٠١٥، وقدره ٤,١ ملايين دولار، يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات الماضية. وقد كررت حكومة كمبوديا الملكية التزامها القوي بالعملية المتواصلة للدوائر الاستثنائية وبالتصدي لتحديات التمويل المتعلقة بها. وستواصل الأمم المتحدة أيضاً دعم الحكومة في السعي إلى الحصول على تبرعات إضافية من المجتمع الدولي لفائدة العنصر الوطني. وكما شوهد في السنوات السابقة، من المرجح أن يكون لأي نقص في التمويل أثر بالغ على أنشطة الدوائر الاستثنائية ككل.

## سادسا - الاستنتاجات

٤٤ - أحرزت الدوائر الاستثنائية تقدما كبيرا في جميع مجموعات الدعاوى المعروضة عليها حاليا. وعقب الحكمين الصادرين في القضيتين ٠٠١ و ٠١/٠٠٢، أحرز تقدم كبير في المحاكمة التاريخية في القضية ٠٢/٠٠٢ خلال عام ٢٠١٥. وتؤكد شهادات الإثبات التي يُستمع إليها حاليا فيما يتعلق بتهم الإبادة الجماعية الأهمية القصوى للعمل الذي تقوم به الدوائر في التصدي لأخطر الجرائم الدولية. وقد بدأت جلسات الاستماع في العديد من قضايا استئناف الحكم الصادر في القضية ٠١/٠٠٢، ليقترّب بذلك موعد إغلاق ملفات تلك الدعاوى. وبلغت التحقيقات القضائية في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ مراحل أساسية باتهام ثلاثة أشخاص، لكن نطاق هذه التحقيقات تقلص من حيث عدد الأشخاص المشمولين بها مع تأكيد وفاة مشتبه فيه آخر.

٤٥ - وما زالت التحديات المالية التي تواجهها الدوائر الاستثنائية قائمة، بل إن الحالة بالنسبة للعنصر الدولي ازدادت سوءا على مدى العام الماضي. وفي نفس الوقت، يرحب الأمين العام بتوفير حكومة كمبوديا الملكية في عام ٢٠١٥ معظم ميزانية العنصر الوطني، ويقر بالالتزام الذي تبديه بذلك الحكومة بإنجاح الدوائر.

٤٦ - وما زال من الأهمية بمكان أن يضمن المجتمع الدولي للدوائر الاستثنائية الوسائل المالية اللازمة لضمان المساءلة التامة، في حدود ولاية الدوائر، عن الحجم المروع للجرائم التي ارتكبت خلال فترة حكم نظام الخمير الحمر السابق. ومن شأن إفلاس المحكمة أن يحدد مأساة الشعب الكمبودي في سعيه إلى إقامة العدل، وهو الذي ظل ينتظر أربعة عقود لكي تؤتي الجهود أخيرا أكلها، ومن شأن ذلك أيضا أن يشكل انتكاسة خطيرة للمجتمع الدولي في معركته ضد الإفلات من العقاب. والآن وقد تأكدت وفاة أحد المشتبه فيهم عام ٢٠١٤، ووفاة متهم آخر عام ٢٠١٥، ومع تقدم جميع الأشخاص الآخرين في السن، بمن فيهم الأظناء والمتهمون والمشتبه فيهم وأطراف الحق المدني والشهود، فإن الدوائر تبذل قصارى جهدها لتسريع وتيرة عملها حتى يتحقق العدل ولا تحدث حالة إحباط بسبب مرور المزيد من الوقت.

## سابعا - التوصيات

٤٧ - يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة ما يلي:



(أ) أن تحيط علما باحتياجات الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، المقدرة بمبلغ ٦٠٠ ٢٤٠ ٤٥ دولار للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية، اللازمة لإنجاز ولايتها القضائية؛

(ب) أن تعتمد مبلغ ٣٠٠ ١٥١ ٢٥ دولار كإعانة مالية للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا لعام ٢٠١٦ في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛

(ج) أن تقرر النظر في تقرير الأمين العام بشأن تقديم إعانة مالية قدرها ٣٠٠ ٠٨٩ ٢٠ دولار للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا لعام ٢٠١٧ في الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين.

## المرفق

## الوضع المالي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

العنصر الدولي: المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء  
محاكمات الخمير الحمر

## الجدول ألف-١

الوضع المالي للعنصر الدولي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات	
المساهمات الواردة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤	١٦٧ ٤٨٠,١
الفوائد المكتسبة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤ والتسويات الأخرى	٤ ٩١٨,٥
المجموع الفرعي	١٧٢ ٣٩٨,٥
باء - النفقات <sup>(١)</sup>	(١٧٦ ٦٨٥,٦)
الرصيد المالي	(٤ ٢٨٧,١)

(أ) تشمل الأرقام منحة قدرها ٣ ٢٥٥ ٠٠٠ دولار وقروضا قدرها ٧٨٠ ٠٠٠ دولار مقدمة للعنصر الوطني لتغطية تكاليف المرتبات. وترد هذه التكاليف أيضا في جداول العنصر الوطني.

## الجدول ألف-٢

الوضع المالي للعنصر الدولي لعام ٢٠١٥  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات	
الرصيد النقدي المرحل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	(٤ ٢٨٧,١)
المساهمات الواردة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥	١٠ ٢٩٣,٨
المجموع الفرعي	٦ ٠٠٦,٧
باء - النفقات في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥ <sup>(١)</sup>	(١٦ ٢٣٣,٠)
الرصيد النقدي	(١٠ ٢٢٦,٣)
جيم - التبرعات المعلنة غير المسددة لعام ٢٠١٥ <sup>(ب)</sup>	١٠ ٦٨١,٩
مجموع الأموال المتاحة	٤٥٥,٦
دال - النفقات المقدرة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	(٩ ٢٨١,١)

العجز النقدي المتوقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	(٨ ٨٢٥,٥)
هاء - الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٦ <sup>(ج)</sup>	(٢٥ ٦٩٧,٧)
واو - التبرعات المعلنة غير المسددة لعام ٢٠١٦ <sup>(د)(هـ)</sup>	٥٤٦,٤
العجز المقدّر لعام ٢٠١٦	(٢٥ ١٥١,٣)

(أ) لا تشمل الأرقام تحويلًا مؤقتًا لمبلغ ١٨٣ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى العنصر الوطني من أحد الشركاء في تمويل العنصر الدولي لسد ثغرة في الأموال اللازمة لتغطية تكاليف مرتبات شهر تموز/يوليه ٢٠١٥ في انتظار تلقي مساهمة متوقعة كبيرة. وترد هذه التكاليف أيضا في جداول العنصر الوطني.

(ب) الاتحاد الأوروبي (٣ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو أعيد تقييمها في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛ أستراليا (٣ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار أسترالي أعيد تقييمها في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛ اليابان (١ ٢٢١ ٨١٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة)؛ الولايات المتحدة الأمريكية (٣ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة).

(ج) الأرقام المنقحة لميزانية عام ٢٠١٦ قابلة للتغيير رهنا باستعراضها من جانب مجموعة الدول المهتمة بالأمر وموافقتها عليها.

(د) ألمانيا (٥٠٠ ٠٠٠ يورو أعيد تقييمها في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

(هـ) لا تشمل الأرقام التسرع المعلن للاتحاد الأوروبي (البالغ ٣ ٤٠٠ ٠٠٠ يورو) لعام ٢٠١٦ لفائدة العنصرين الدولي والوطني معا، والذي سيبت في مسألة توزيعه في سياق ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

## الاحتياجات الإرشادية من موارد المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر

### الجدول ألف-٣-١

الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
(النفقات الفعلية)	(النفقات المقدرة)	(النفقات المقدرة)	(النفقات المقدرة)	(النفقات المقدرة)
١ - المكتب القضائي	٨ ٤٥٥,٤	١٠ ١٠١,٤	٩ ٤٠١,٩	٦ ٢٢٢,٥
٢ - الدفاع ودعم الضحايا	٢ ٩٣٨,٣	٣ ١٦٥,٥	٤ ٥٢٢,١	٣ ٢١١,٩
٣ - مكتب الشؤون الإدارية	١٠ ٣٣٤,٤	١٢ ٢٤٧,٢	١١ ٧٧٣,٧	١٠ ٦٥٤,٩
مجموع النفقات	٢١ ٧٢٨,١	٢٥ ٥١٤,١	٢٥ ٦٩٧,٧	٢٠ ٠٨٩,٣
الرصيد المرحل	٦٥٥,٧	(٤ ٢٨٧,١)		

العنصر	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (النفقات الفعلية)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (النفقات المقدرة)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (النفقات المقدرة)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (النفقات المقدرة)
التبرعات المعلنة والمساهمات	١٦ ٧٨٥,٣	٢٠ ٩٧٥,٨	٥٤٦,٤	٥٤٦,٤
مجموع الإيرادات	١٧ ٤٤١,٠	١٦ ٦٨٨,٧	٥٤٦,٤	٥٤٦,٤
الفائض/(العجز)	(٤ ٢٨٧,١)	(٨ ٨٢٥,٤)	(٢٥ ١٥١,٣)	(٢٠ ٠٨٩,٣)

## الجدول ألف-٣-٢

الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق وتوافر التمويل، العنصر الدولي  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

أوجه الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (النفقات الفعلية)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (النفقات المقدرة)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (النفقات المقدرة)	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (النفقات المقدرة)
الوظائف	١٣ ٩٢١,٣	١٤ ٩٣٧,٩	١٥ ٢٨٠,١	١٢ ٦٦٤,١
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	٢ ١٣٥,١	٢ ٢٨٩,٨	٢ ٣٥٥,٠	٢ ٢٨٣,٠
الاستشاريون والخبراء	٣ ١٩٧,٩	٥ ٥٧٤,٢	٥ ٥٦٨,٨	٣ ١٣٢,٨
سفر الموظفين	١٣٥,٦	١٥٠,٤	١٨٦,٩	٥٣,١
سفر الشهود	٣٣,٣	٦٧,٥	٧٨,٢	١٩,٤
الخدمات التعاقدية <sup>(أ)</sup>	١ ٤٤٢,٣	١ ٧١٣,٢	١ ٣٣١,٤	١ ٠٤١,٩
مصرفات التشغيل العامة	٤٣٣,٢	٣٩٠,٥	٤٨٨,٦	٤٨٤,٦
اللوازم	٢٤٨,٢	٢٤٨,٢	٢٧٠,٩	١٨٩,٢
الأثاث والمعدات	١٨١,٢	١٤٢,٤	١٣٧,٨	٢٢١,٢
مجموع النفقات	٢١ ٧٢٨,١	٢٥ ٥١٤,١	٢٥ ٦٩٧,٧	٢٠ ٠٨٩,٣
التبرعات المعلنة والمساهمات <sup>(ب)</sup>	١٦ ٧٨٥,٣	٢٠ ٩٧٥,٨	٥٤٦,٤	٥٤٦,٤
الرصيد المرحل	٦٥٥,٧	(٤ ٢٨٧,١)		
مجموع الإيرادات	١٧ ٤٤١,٠	١٦ ٦٨٨,٧	٥٤٦,٤	٢٠ ٠٨٩,٣
الفائض/(العجز)	(٤ ٢٨٧,١)	(٨ ٨٢٥,٤)	(٢٥ ١٥١,٣)	(٢٠ ٠٨٩,٣)

(أ) تشمل الأرقام القروض المقدمة عام ٢٠١٤ إلى العنصر الوطني لتسديد المرتبات المحلية.

(ب) لا تشمل الأرقام التسرع المعلن للاتحاد الأوروبي (البالغ ٣ ٤٠٠ ٠٠٠ يورو) لعام ٢٠١٦ لفائدة العنصرين الدولي والوطني معاً، والذي سيبت في مسألة توزيعه في سياق ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

## العنصر الوطني: كمبوديا

## الجدول ألف-٤

الوضع المالي للدوائر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الإيرادات - ألف	
المساهمات الواردة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤	٥٥ ٨٢١,٥
باء - النفقات <sup>(١)</sup>	(٥٥ ٦٧٧,٠)
الرصيد المالي	١٤٤,٥

## الجدول ألف-٥

الوضع المالي للدوائر  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الإيرادات - ألف	
الرصيد النقدي المرحل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	١٤٤,٥
المساهمات الواردة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ <sup>(١)</sup>	٤ ٤٨٣,١
المجموع الفرعي	٤ ٦٢٧,٦
باء - النفقات في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥	(٣ ٨١٦,٢)
الرصيد النقدي <sup>(٢)</sup>	٨١١,٤
جيم - التبرعات المعلنة غير المسددة لعام ٢٠١٥ <sup>(٣)</sup>	٢ ٠٤٣,٦
مجموع الأموال المتاحة	٢ ٨٥٥,٠
دال - النفقات المقدرة في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	(٢ ٧٥٢,٥)
هاء - إعادة أموال محولة مؤقتا من أحد الشركاء في التمويل لتغطية ٥٠ في المائة من مرتبات الموظفين لشهر تموز/يوليه ٢٠١٥	(١٨٣,٠)
العجز النقدي المتوقع بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	(٨٠,٥)
واو - الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٦	٦ ٦٤٣,٥
زاي - المساهمات والتبرعات المعلنة غير المسددة لعام ٢٠١٦ <sup>(٤)</sup>	-
العجز المقدّر لعام ٢٠١٦	(٦ ٦٤٣,٥)

(أ) تشمل تحويلا مؤقتا استثنائيا من أحد الشركاء في تمويل العنصر الدولي قدره ١٨٣ ٠٠٠ دولار لتغطية ٥٠ في المائة من مرتبات شهر تموز/يوليه.

(ب) مبلغ ١٥٨ ٧٨٠ دولارا غير قابل للصرف مخصص لتغطية تكاليف المرتبات؛ مبلغ ١٦٧ ٣٠ دولارا مخصص لقسم دعم الضحايا؛ مبلغ ٩٩٠ دولارا كرسيد متبق من التحويل المؤقت الاستثنائي لتغطية مرتبات شهر تموز/يوليه ٢٠١٥؛ مبلغ ١٧٥ دولارا كرسيد متبق لبرنامج التدريب الداخلي لمكتب المدعين العامين.

(ج) مبلغ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من الاتحاد الأوروبي مخصص لتغطية مرتبات الموظفين الوطنيين (بما في ذلك تكاليف دعم البرامج) ومبلغ ٤٣ ٥٨٢ دولارا من ألمانيا مخصص لقسم دعم الضحايا.

(د) لا تشمل الأرقام التبرع المعلن للاتحاد الأوروبي (البالغ ٣ ٤٠٠ ٠٠٠ يورو) لعام ٢٠١٦ لفائدة العنصرين الدولي والوطني معا، والذي سيبت في مسألة توزيعه في سياق ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

## الاحتياجات الإرشادية من الموارد للعنصر الوطني

الجدول ألف-٦-١

الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	ديسمبر ٢٠١٤ (النفقات الفعلية)	ديسمبر ٢٠١٥ (النفقات المقدرة)	ديسمبر ٢٠١٦ (النفقات المقدرة)	كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ (النفقات المقدرة)
١ - المكتب القضائي	١ ٤٤٩,٥	١ ٦٨٩,٨	١ ٧٧٨,٩	١ ٥٥٦,٥
٢ - الدفاع ودعم الضحايا	٤٦٢,٣	٥٧٣,٣	٥١٢,١	٥١٠,١
٣ - مكتب الشؤون الإدارية	٤ ١٥١,٥	٤ ٣٠٥,٥	٤ ٣٥٢,٥	٤ ٣٠٥,٢
مجموع النفقات	٦ ٠٦٣,٣	٦ ٥٦٨,٦	٦ ٦٤٣,٥	٦ ٣٧١,٨
الرصيد المرحل	٢٢٧,٤	١٤٤,٥		
التبرعات المعلنة والمساهمات	٥ ٩٨٠,٤	٦ ٣٤٣,٧		
مجموع الإيرادات	٦ ٢٠٧,٨	٦ ٤٨٨,٢		
الفائض/(العجز)	١ ٤٤,٥	(٨٠,٤)	(٦ ٦٤٣,٥)	(٦ ٣٧١,٨)

الجدول ألف-٦-٢  
الاحتياجات من الوظائف

الفئة	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
الفئة الفنية والفئات العليا				
مد-١ (القضاة ومدير الشؤون الإدارية)	١٤	١٥	١٥	١٥
ف-٥	١	١	١	١
موظف فني وطني من الرتبة دال	٢٠	٢١	٢٢	٢١
موظف فني وطني من الرتبة جيم	١٩	١٩	١٧	١٦
موظف فني وطني من الرتبة باء/ألف	١٦	١٩	١٩	١٨
المجموع الفرعي	٧٠	٧٥	٧٤	٧١
الرتب الأخرى				
فئة الخدمات العامة	١١٠	١١٠	١١١	١١١
المجموع الفرعي	١١٠	١١٠	١١١	١١١
المجموع	١٨٠	١٨٥	١٨٥	١٨٢

الجدول ألف-٦-٣  
الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق وتوافر التمويل، العنصر الوطني  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

أوجه الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
	(النفقات الفعلية)	(النفقات المقدرة)	(النفقات المقدرة)	(النفقات المقدرة)
الوظائف	٣١٢٥,٢	٣٥٠٣,٤	٣٥٧٠,٢	٣٣٩٠,٧
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	٧٠٥,٩	٩٠٠,٨	٩١١,٠	٨٦٨,٢
تكاليف الموظفين الأخرى	١٧٢,٠	١٧٤,٣	٢٣٦,٧	٢٣١,٣
الاستشاريون والخبراء	١٣٦,٢	١٣٧,٩	١٤٣,٤	١٤٣,٤
سفر الموظفين	٥٥,٣	٧١,٥	٤٩,٦	٤٩,٤
الخدمات التعاقدية	١٣٠٨,٢	١٠٢٢,٣	١٠٣٠,٣	٩٨٦,٥
مصرفوات التشغيل العامة	٤١٤,٧	٤٩٠,١	٤٩٠,١	٤٨٨,١

أوجه الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
الضيافة	٢٤,٥	٢٩,١	٢٩,٤	٢٩,٤
تعديلات أماكن العمل	٥٢,١	٩٨,١	٩٩,١	١٠١,١
التدريب والاجتماعات	٦٩,٢	١٤١,١	٨٣,٧	٨٣,٧
مجموع النفقات	٦٠٦٣,٣	٦٥٦٨,٦	٦٦٤٣,٥	٦٣٧١,٨
التبرعات المعلنة والمساهمات <sup>١</sup>	٥٩٨٠,٤	٦٣٤٣,٧		
الرصيد المرحل	٢٢٧,٤	١٤٤,٥		
مجموع الإيرادات	٦٢٠٧,٨	٦٤٨٨,٢		
الفائض/(العجز)	١٤٤,٥	(٨٠,٤)	(٦٦٤٣,٥)	(٦٣٧١,٨)

(أ) لا تشمل الأرقام التبرع المعلن للاتحاد الأوروبي (البالغ ٣ ٤٠٠ ٠٠٠ يورو) لعام ٢٠١٦ لفائدة العنصرين الدولي والوطني معاً، والذي سيبت في مسألة توزيعه في سياق ميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

#### الجدول ألف-٧

تمويل المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
ألف - الاحتياجات - العنصر الدولي	٢٥ ١٥١,٣	٢٠ ٠٨٩,٣
باء - الاحتياجات - العنصر الوطني	٦ ٦٤٣,٥	٦ ٦٧١,٨
		٤٥ ٢٤٠,٦
		١٣ ٠١٥,٣